صدور ثلاثة قوانين بربط الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق والوحدات الاقتصادية للعام المالي ٢٠١١م

■ صنعاء /سبأ/..

صدر أمس بصنعاء القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٠م بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١م فيما يلي نصه :

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

–بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية. –وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي وتعديلاته . –وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية . –وبعد موافقة مجلس النواب (أصدرنا القانون الآتي نصه):

مادة (١): تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ تريليون و٥١٩ ملياراً و٥٨٩ مليوناً و٢٥٢ ألف ريال فقط لا غير ،وذلك كما يلي:

الإجمالي العام : تريليون و٥١٩ ملياراً و٥٨٩ مليوناً و٢٥٢ وألف ريال .

الباب الأول: الإيرادات الضريبية ٥١٨ ملياراً و٥٧٥ مليوناً و٦٥٥ ألف ريال

الباب الثاني: المنح ١٠٠مليار و٩٦١ مليوناً و٥٧٢ ألف ريال

الباب الثالث: إيراد دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة ٨٤٦ ملياراً و٨٦٣ مليوناً و١١٧ ألف ريال

الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية ٨٦ مليوناً و٧٠٩ آلاف ريال

الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم ٥٣ ملياراً و١٠٢ مليون و١٩٩ ألف ريال.

مادة (٢) : تقدر جملة الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ تريليون و٨٣٥ ملياراً و٩٥٦ مليوناً و٥٤٦ ألف ريال فقط لاغير ، وذلك كما يلي :

الإجمالي العام : تريليون و٨٣٥ ملياراً و٩٥٦ مليوناً و٥٤٦ ألف ريال

الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين ٥٩٩ ملياراً و٧٠٨ ملايين و١٠١ ألف ريال

الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات ٣٦٢ ملياراً و٥٥٩ مليوناً وثلاثة آلاف ريال

الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية ٣٩٠ ملياراً و١٢٩ مليوناً و٩١٦ ألف ريال

استخدامات غير مبوبة ٣٣ ملياراً و٦٦٠ مليوناً و٣٥ ألف ريال

الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية ٣٦٠ ملياراً و١٢٨ مليوناً و٣٧٢ ألف ريال.

الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم ٨٩ ملياراً و٧٧١ مليوناً و١١٩ الف ريال

مادة (٣) : يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ ٣١٦ ملياراً و٣٦٧ مليوناً و٢٩٤ ألف ريال فقط لا غير.

مادة (٤) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجداول الموازنة العامة للدولة جزءاً مكملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (٥) : تقوم وزارة المالية بإجراء التعديلات التي تقتضيها التغيرات والإضافات المتفق عليها بين المجلس ممثلاً بلجنة الموازنة العامة والجانب الحكومي ممثلاً بوزارة المالية والتي تم تضمينها في هذا القانون .

مادة (٦) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩م ,وقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (٧) : تفوض وزارة المالية في حالة استمرار ارتفاع أسعار النفط عن المعتمد بموازنة السنة المالية ٢٠١١م بتغطية دعم المشتقات النفطية كالتزام حتمي لا سبيل لتجنبه ، على أن يتم مواجهة ذلك من الزيادة المحققة من أسعار بيع النفط.

مادة (٨) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩م ,وقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٩) : يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠١١م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية – بصنعاء بتاريخ : ٢٤ محرم ١٤٣٢هـ
الموافق: ٣٠ ديسمبر٢٠١٠م
علي عبد الله صالح–
رئيس الجمهورية

○ وصدر القانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٠م بربط موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠١١م

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

–بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية . وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي وتعديلاته. –وبعد موافقة مجلس النواب (أصدرنا القانون الآتي نصه):

مادة (١) : أ– يقدر إجمالي إعتمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ أربعمائة واثنان مليار ومائتين وأربعة وعشرين مليوناً وستمائة وثلاثة وعشرين ألف ريال فقط لا غير.

ب– يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ ثلاثة وسبعين ملياراً وثمانمائة وثلاثة عشر مليوناً وستمائة وسبعة وأربعين ألف ريال لا غير ، وذلك كما يلي:

أولاً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها.

تقديرات عام ٢٠١١م وبيانها:

أ– الموارد الجارية

الباب الاول :ايرادات النشاط الجاري/١٨٥/ ملياراً و/٢١٣/ مليوناً و/٢٧٢/الف ريال.

الباب الثاني : الايرادات المتنوعة :/٤٩/ملياراً و/٧٣٧/مليوناً و/٢٥٩/ الف ريال.

الباب الثالث: ايرادات الاوراق المالية والعوائد:/٢٠/ملياراً و/٤٧٨/مليوناً و/٤٥١/ألف ريال.

الباب الرابع:ايرادات جارية تحويلية:/٣٠/ملياراً و/٢٩٢/مليوناً و/١١٨/ الف ريال.

جملة الموارد الجارية:/٢٨٥/ملياراً و/٧٢١/مليوناً و/١٠٠/ألف ريال.

حساب العجز الجاري: صفر.

إجمالي عام الموارد الجارية:/٢٨٥/مليار و/٧٢١/مليون و/١٠٠/ألف ريال.

ب– الموارد الرأسمالية

الباب الخامس:الايرادات الرأسمالية: /٨٠/ملياراً و/٢٥٨/مليوناً و/١٧/ألف ريال.

الباب السادس: ايرادات تحويلية رأسمالية: ملياران و/٦٨٤/مليوناً و/٨٩٨/ألف ريال.

جملة الموارد الرأسمالية:/٨٢/ملياراً و/٩٤٣/مليوناً و/٩١٥/ألف ريال.

إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية: ٣٦٨ ملياراً و/٦٦٤/مليوناً و/١٥/الف ريال.

تقديرات عام ٢٠١١م وبيانها :

أ– الاستخدامات الجارية:

الباب الاول: المرتبات والاجور وما في حكمها:/٩/مليارات و/٢٩/مليوناً و١٠ آلاف ريال.

الباب الثاني: مستلزمات الانتاج ومشتريات بغرض البيع: ملياران و٥٨٣/ مليوناً و/٢٠١/ألف ريال.

الباب الثالث: المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة:/١٨٢/ملياراً و/٢٩٥/مليوناً و/٢٤٢/ألف ريال.

جملة الاستخدامات الجارية:/٢١١/ملياراً و/٩٠٧/ملايين و/٤٥٣/ألف ريال.

جملة حساب التوزيع(فائض النشاط الجاري) :/٧٣/ملياراً و/٨١٣/مليوناً و/٦٤٧/ألف ريال.

إجمالي عام الاستخدامات الجارية:/٢٨٥/مليارات و/٧٢١/مليوناً و/١٠٠/ألف ريال.

ب– الاستخدامات الرأسمالية:

الباب الرابع:مشروعات قيد التنفيذ:/٧/مليارات و/٢٥١/مليوناً و/٥٧٢/ألف ريال.

الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية:/٧٥/ملياراً و/٦٩١/مليوناً و/٣٤٣/ألف ريال.

جملة الاستخدامات الرأسمالية:/٨٢/ملياراً و/٩٤٢/مليوناً و/٩١٥/ألف ريال.

إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية: /٣٦٨/ملياراً و٦٦٤/مليوناً و/١٥/ألف ريال.

ثانياً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي في إعداد وتنفيذ الموارد والإستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها.

المـــوارد

تقديرات عام ٢٠١١ وبيانها

الإجمالي العام للموارد:/٣٣/ملياراً و/٥٦٠/مليوناً و/٦٠٨/آلاف ريال.

الباب الاول: الايرادات الضريبية:صفر

الباب الثاني : المنح:/٢٥/ملياراً و/٦١٠/ملايين و/٢٨٦/ألف ريال.

الباب الثالث: ايرادات دخل الملكية مبيعات السلع والخدمات والتحويلات المتنوعة: ملياران و٣٢٦/مليوناً و/٥٤٨/ألف ريال.

الباب الرابع: التصرفات في الاصول غير المالية:صفر

الباب الخامس: التصرف في الاصول المالية وتحمل الخصوم:/٥/مليارات و/٦٢٣/مليوناً و/٧٧٤/ألف ريال.

الاستخدامات :

تقديرات عام ٢٠١١ وبيانها:

الإجمالي العام للاستخدامات:/٣٣/ملياراً و/٥٦٠/مليوناً و/٦٠٨/آلاف ريال.

الباب الاول: اجور وتعويضات العاملين: مليار و/٩١٧/مليوناً و/٣٦٥/ألف ريال.

الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات:/٦٨٠/مليوناً و/٧٧/ألف ريال.

الباب الثالث: الاعفاءات والمنح والمنافع الاجتماعية:/٩٦٢/مليوناً و/٨٣٤/ألف ريال.

الباب الرابع: اكتساب الاصول غير المالية:/٢٩/ملياراً و/٦٥٣/مليوناً و/٤٣١/ألف ريال.

الباب الخامس: اكتساب الاصول المالية وتسديدات الخصوم:/٣٤٦/مليوناً و/٩٠١/ألف ريال.

مادة (٢) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجداول موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزء مكملاً لهذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بها.

مادة (٣) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (٤) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته وقوانين الجهات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وقانون المؤسسات رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة.

مادة (٥) : يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠١١م وينشر في الجريدة الرسمية .صدر برئاسة الجمهورية – بصنعاء بتاريخ : ٢٤ محرم / ١٤٣٢هـ الموافق: ٣٠ ديسمبر /٢٠١٠م.

علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية

كما صدر قانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠م بربط موازنات الوحدات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١١م

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية:

–بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

–وعلى القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته .

–وبعد موافقة مجلس النواب أصدرنا القانون الآتي نصه :–

مادة (١) : أ–يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ (٣,٤٨١,٤٣٠,١٦٨,٠٠٠) ريال فقط/ ثلاثة تريليونات وأربعمائة وواحد وثمانون ملياراً وأربعمائة وثلاثين مليوناً ومائة وثمانية وستون ألف ريال لا غير.

ب – يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ (١٤٧,٣٦٣,٩٥٥,٠٠٠) ريال فقط/ مائه وسبعة وأربعون ملياراً وثلاثمائة وثلاثة وستون مليوناً وتسعمائة وخمسة وخمسون ألف ريال لا غير، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (٧٨,٤٨٤,٠١٣,٠٠٠) ريال فقط/ ثمانية وسبعون ملياراً وأربعمائة وأربعة وثمانون مليوناً وثلاثة عشر ألف ريال لا غير.

ج –يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠١١م ، بمبلغ (٢,٦٦٨,٣٥٤,٠٠٠) ريال فقط/ ملياران وستمائة وثمانية وستون مليوناً وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألف ريال لا غير.

د– تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ (٢٧,٨٣٠,٧٣٦,٠٠٠) ريال فقط / سبعة وعشرون ملياراً وثمانمائة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وستة وثلاثون ألف ريال لاغير للقطاع الإنتاجي ، وذلك كما يلي:

التقديرات

البيـــــان

الاستخدامات الجارية

الباب الأول :المرتبات والأجور ٦٢,٩٩٢,٠٩٦,٠٠٠

الباب الثاني:المستلزمات المباشرة للإنتاج ٢,٨٢٠,٦٨٥,٥٣٧,٠٠٠

الباب الثالث :المصروفات التحويلية والمخصصة ١٢٧,١٤٧,٤٣٢,٠٠٠

جملة الاستخدامات الجارية ٣,٠١٠,٨٢٥,٠٦٥,٠٠٠

فائض النشاط الجاري ١٤٧,٣٦٣,٩٥٥,٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الجارية ٣,١٥٨,١٨٩,٠٢٠,٠٠٠

الاستخدمات الرأسمالية:

الباب الرابع :مشاريع قيد التنفيذ ١٣٤,١١٥,١٧٩,٠٠٠

الباب الخامس:التحويلات الرأسمالية ١٨٩,١٢٥,٩٦٩,٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية ٣٢٣,٢٤١,١٤٨,٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية ٣,٤٨١,٤٣٠,١٦٨,٠٠٠

التقديرات

البيـــــان

الموارد الجارية.

الباب الأول:إيرادات النشاط الجاري ٢,٤٧٩,٦٦١,٣١٧,٠٠٠

الباب الثاني:الإيرادات المتنوعة ٥٧٤,٩٦٤,٦٦٩,٠٠٠

الباب الثالث :إيرادات أوراق مالية ٢٦,٦٩٨,٥٦٠,٠٠٠

الباب الرابع :إيرادات جارية تحويلية ٧٤,١٩٦,١٢٠,٠٠٠

جملة الموارد الجارية ٣,١٥٥,٥٢٠,٦٦٦,٠٠٠

عجز النشاط الجاري ٢,٦٦٨,٣٥٤,٠٠٠

إجمالي عام الموارد الجارية ٣,١٥٨,١٨٩,٠٢٠,٠٠٠

الموارد الرأسمالية.

الباب الخامس :الإيرادات الرأسمالية ١٥٣,٩٣٧,٣٢٩,٠٠٠

الباب السادس:إيرادات تحويلية رأسمالية ١٦٩,٣٠٣,٨١٩,٠٠٠

إجمالي عام الموارد الرأسمالية ٣٢٣,٢٤١,١٤٨,٠٠٠

إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية ٣,٤٨١,٤٣٠,١٦٨,٠٠٠

مادة (٢) : أ–يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ (١٥٩,٤٦٦,٨١٢,٠٠٠) ريال فقط / مائة وتسعة وخمسون ملياراً وأربعمائة وستة وستون مليوناً وثمانمائة واثنا عشر ألف ريال لا غير.

ب – يقدر إجمال فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ (١٣,٣٥١,٦٤٠,٠٠٠) ريال فقط / ثلاثة عشر ملياراً وثلاثمائة وواحد وخمسون مليوناً وستمائة وأربعون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (٥,٦٤١,٠٧٠,٠٠٠) ريال فقط / خمسة مليارات وستمائة وواحد وأربعون مليوناً وسبعون ألف ريال لا غير.

ج – يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ (٢٦,٧٤١,٠٩٩,٠٠٠) ريال فقط / ستة وعشرون ملياراً وسبعمائة وواحد وأربعون مليوناً وتسعة وتسعون ألف ريال لا غير عجزاً معاناً.

د– تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية٢٠١١م بمبلغ (١٦,١٤٨,٨٩٢,٠٠٠) ريال فقط / ستة عشر ملياراً ومائة وثمانية وأربعون مليوناً وثمانمائة واثنان وتسعون ألف ريال لا غير للقطاع الخدمي ، وذلك كما يلي:

البيـــــان

التقديرات

الاستخدامات الجارية:

الباب الأول :المرتبات والأجور ٢٧,٤٨١,٦٦٤,٠٠٠

الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للإنتاج ٣٦,٠٥٥,٦٤٧,٠٠٠

الباب الثالث :المصروفات التحويلية والمخصصة ٩,٤٣٤,٧٨٨,٠٠٠

جملة الاستخدامات الجارية ٧٢,٩٧٢,٠٩٩,٠٠٠

فائض النشاط الجاري ١٣,٣٥١,٦٤٠,٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الجارية ٨٦,٣٢٣,٧٣٩,٠٠٠

الاستخدامات الرأسمالية:

الباب الرابع :مشاريع قيد التنفيذ ٦٦,٨٩٦,٢٩١,٠٠٠

الباب الخامس:التحويلات الرأسمالية ٦,٢٤٦,٧٨٢,٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية ٧٣,١٤٣,٠٧٣,٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية ١٥٩,٤٦٦,٨١٢,٠٠٠

البيـــــان

التقديرات

الموارد الجارية:

الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري ٥٥,٣٤٣,٣٧٥,٠٠٠

الباب الثاني: الباب الثاني:الإيرادات المتنوعة ١,٣٣٥,٥٦٩,٠٠٠

الباب الثالث :إيرادات أوراق مالية ٥,٠٠٠,٠٠٠

الباب الرابع :إيرادات جارية تحويلية ٢,٨٩٨,٦٩٦,٠٠٠

جملة الموارد الجارية ٥٩,٥٨٢,٦٤٠,٠٠٠

عجز النشاط الجاري ٢٦,٧٤١,٠٩٩,٠٠٠

إجمالي عام الموارد الجارية ٨٦,٣٢٣,٧٣٩,٠٠٠

الموارد الرأسمالية:

الباب الخامس :الإيرادات الرأسمالية ٦١,٥٩٦,٩١٤,٠٠٠

الباب السادس :إيرادات تحويلية رأسمالية ١١,٥٤٦,١٥٩,٠٠٠

إجمالي عام الموارد الرأسمالية ٧٣,١٤٣,٠٧٣,٠٠٠

إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية ١٥٩,٤٦٦,٨١٢,٠٠٠

مادة (٣) : أ–يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ (١٦٥,١٥٢,٧٢٦,٠٠٠) ريال فقط/ مائة وخمسة وستون ملياراً ومائة واثنان وخمسون مليون وسبعمائة وستة وعشرون ألف ريال لا غير.

ب– يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع المختلط للسنة المالية ٢٠١١م بمبلغ (١٣,٢٤٣,١٩٩,٠٠٠) ريال فقط/ ثلاثة عشر ملياراً ومائتان وثلاثة وأربعون مليوناً ومائة وتسعة وتسعون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (١,٨٧١,٣١٧,٠٠٠) فقط / مليار وثمانمائة وواحد وسبعون مليوناً وثلاثمائة وسبعة عشر ألف ريال لا غير للقطاع المختلط ، وذلك كما يلي:

البيـــــان

التقديرات

الاستخدامات الجارية:

الباب الأول :المرتبات والأجور ٩,٨٦٢,٢٤٦,٠٠٠

الباب الثاني:المستلزمات المباشرة للإنتاج ٥٤,٧١١,٣٠٠,٠٠٠

الباب الثالث :المصروفات التحويلية والمخصصة ٥١,٤٣٤,٥٢٧,٠٠٠

جملة الاستخدامات الجارية ١١٦,٠٠٨,٠٧٣,٠٠٠

فائض النشاط الجاري ١٣,٢٤٣,١٩٩,٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الجارية ١٢٩,٢٥١,٢٧٢,٠٠٠

الإستخدامات الرأسمالية:

الباب الرابع :مشاريع قيد التنفيذ ٢,١٠٢,٢٠٠,٠٠٠

الباب الخامس:التحويلات الرأسمالية ٣٣,٧٩٩,٢٥٤,٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية ٣٥,٩٠١,٤٥٤,٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية ١٦٥,١٥٢,٧٢٦,٠٠٠ :

البيـــــان

التقديرات

الموارد الجارية:

الباب الأول :إيرادات النشاط الجاري ١١٦,١٠٨,١٣٦,٠٠٠

الباب الثاني:الإيرادات المتنوعة ١,٨٦٢,٢٣٨,٠٠٠

الباب الثالث : إيرادات أوراق مالية ٥٣٠,٠٠٠,٠٠٠

الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية ١٠,٧٥٠,٨٩٨,٠٠٠

جملة الموارد الجارية ١٢٩,٢٥١,٢٧٢,٠٠٠

عجز النشاط الجاري

إجمالي عام الموارد الجارية ١٢٩,٢٥١,٢٧٢,٠٠٠

الموارد الرأسمالية:

الباب الخامس :

الإيرادات الرأسمالية ٧,١١٢,٥٤٠,٠٠٠

الباب السادس :

إيرادات تحويلية رأسمالية ٢٨,٧٨٨,٩١٤,٠٠٠

إجمالي عام الموارد الرأسمالية ٣٥,٩٠١,٤٥٤,٠٠٠

إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية ١٦٥,١٥٢,٧٢٦,٠٠٠

مادة (٤) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازنات هذا القطاع جزءاً مكملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (٥) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (٦) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض في أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة.

مادة (٧) : يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠١١م وينشر في الجريدة الرسمية. صدر برئاسة الجمهورية – بصنعاء بتاريخ : ٢٤ محرم ١٤٣٢ هجرية الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية.